لقد حصلت القفزة بعد حرب الايام الستة ، التي تعود بشكل رئيسي الى استيقاظ الوعي القومي لدى يهود الولايات المتحدة » . واما الدكتور جورج وايز رئيس غرفة التجارة والصناعة الاسرائيلية الاميركية فلقد قال عن الصادرات الاسرائيلية لاميركا « في العام ١٩٧٥ يجب أن تبلغ ٤٠٠ مليون دولار وتمثل حوالي ٢٨ ٪ من اجمالي تجارة اسرائيل الخارجية » .. واضاف « في الماضي كان الفضل في زيادة الصادرات الاسرائيلية يعود الى وزير المالية بنحاس سابير والسيد أون طابر من وزارة التجارة والصناعة . واما في المستقبل فان الغرفة ستكون جديرة بمزيد من الفضل الذي كان يعود لهما » ولقد وعد بـ « التعاون التام بين الغرفة والمؤسسات الصناعية والائتمانية والمسئولة عن التجارة الخارجية وبمزيد من التعريف والتسويق للمنتجات الاسرائيلية والعمل على زيادة الاستثمارات الخاصة وغير الخاصة في اسرائيل واحداث قفزة في الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة » . (جيروزاليم بوست ١٩٧١/٧/٤) .

أن الكلام السابق يشير لطبيعة الدور الذي يلعبه اليهود في اوروبا واميركا في فتح الابواب وتذليل العقبات امام الصادرات الاسرائيلية ، بعد ان ذللت الاتفاقية الجديدة مع السوق المشتركة أصعب عقبة الا وهي الضرائب الجمركية ، لان رفعها سيؤدي الى خفض الاسعار التي ستعرض بها السلع الاسرائيلية في الخارجية ، حيث كانت الضرائب تؤدي اما الى رفع الاسعار واضعاف القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية بالقياس للسلع من صنع محلي . او استمرار اسرائيل في دفع معونات تصدير لتمكين المنتجين الاسرائيليين من الصمود في الخارج ، الامر الذي يكلف اسرائيل أعباء مالية كبيرة وبحجم مساعدات التصدير التي كانت تقدمها الحكومة الاسرائيلية وبكلمة أخرى فحتى ولو لم تحقق الصادرات الاسرائيلية اي زيادة ـ وهذا مستحيل ـ فان الحكومة قد وفرت على نفسها مبلغا وقدره ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية قيمة مساعدات تصدير وهو المبلغ الذي دفع وكان قد خصص كمساعدات تصدير في عام ١٩٧٤ (ر.١.١. رقم ٦٤١) باعتبار أن اسرائيل قد درجت على تقديم ٤٢ أجورا لكل دولار تصدير (الدولار كان يساوي ٤٢٠ اجورا) (ر.١.١. رقم ٥٧٠) أي ١٠ ٪ من قيمة الصادرات ولقد رفع فيما بعد ليصبح ٧٥ اجورا لكل دولار بعد ان خفضت قيمة الليرة الاسرائيلية وبحيث ارتفعت حينئذ نسبة الاعانة من ١ : ١٠ الى ١ : ٨ . وان هذا يعني ان اسرائيل ستحقق وفرا على ميزانيتها يساوي ثمن(١/٨) قيمة صادراتها الصناعية للدول التي تشملها اتفاقيتها الجديدة مع السوق المشتركة والتي كانت تستورد من اسرائيل عام ١٩٧٠ بما قيمته ٣٥٢ مليون دولار من اجمالي صادرات اسرائيل لذلك العام البالغة ٧٨٠٫٥٥٥ مليون دولار (ن.م.د ٧١/٨/١٦) . ولم تتبدل النسبة بعد ذلك كثيرا بل على العكس فلقد زادت لصالح صادراتها لتلك الدول .

٦) ان الاتفاقية المذكورة بجوانبها المختلفة وبنتائجها المباشرة وغير المباشرة ، القريبة والبعيدة هي أوسع بكثير من ان تعالج بمقالة واحدة فقط . فهي مدخل لمناقشة مسائل اخرى ذات صلة بها ، ومزيد من التعمق بها وبتفاصيلها تعطي صورة اكثر دقة ، فهنالك المسائل التالية التي تتفرع عن الاتفاقية المذكورة :

- بنية الاقتصاد الاسرائيلي الحالية ، وطبيعة التبدلات التي ستطرأ عليه في ضوء محاولته تنظيم نفسه ليتكامل مع اقتصاد دول السوق .
- تصورات اسرائيل لحل مشكلة النقص في الطاقة البشرية الذي تعاني منه ، ودور اليد العاملة العربية في هذا الموضوع .
- السلام الاقتصادي الذي تسعى اليه اسرائيل مع العرب وعلاقته بتلك الاتفاقية